

**لقاء بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب**

**لإعطاء انطلاقة البحث الوطني الكبير حول "البنيات لدى المقاولات، تحت عنوان "البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية 2015"**

**\*\*\*\*\*\*\*\*\*\***

**مداخلة السيد أحمد الحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

**الدار البيضاء، في 30 أبريل 2015**

**السيدة رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب،**

**السيدات والسادة الرؤساء المديرون العامون ومسؤولو المقاولات العاملة ببلادنا،**

إنها لفرصة متميزة تتيحها لي الشراكة بين المندوبية السامية للتخطيط والاتحاد العام لمقاولات المغرب لأترأس إلى جانبكم، السيدة الرئيسة، هذا اللقاء الذي يجمعنا بثلة مرموقة من ممثلي المقاولات المغربية لنعلن عن انطلاقة البحث الوطني الكبير حول البنيات لدى المقاولات تحت عنوان "**البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية 2015**".

ويعتبر هذا البحث إلى جانب الإحصاء العام للسكان والسكنى والبحث الوطني حول استهلاك الأسر وكذا الإحصاء الفلاحي، إحدى العمليات الوطنية الكبرى التي شكلت موضوع التعليمات السامية التي وجهها صاحب الجلالة للمندوبية السامية للتخطيط يوم 20 أكتوبر 2010 بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء. إن الأهمية الوازنة التي تعطيها هذه العناية الملكية السامية للبحث الوطني حول البنيات الاقتصادية 2015 لينم، في الواقع، عن القيمة المضافة المتوخاة من نتائجه من أجل معرفة محينة للبنيات الاقتصادية لبلادنا. وعلى هذه النتائج، يتوقف كذلك الحفاظ على الثروة المعلوماتية لحساباتنا الوطنية وعلى مطابقتها لمعيار الأمم المتحدة وعلى قابليتها للمقارنة الدولية.

**السيدات والسادة،**

في سياق يتسم بالتحرير والانفتاح الاقتصادي، تقدرون أكثر من غيركم بصفتكم فاعلين اقتصاديين، الوثيرة التي تتم وتتسارع بها التحولات التي تعرفها نماذج الإنتاج الاستهلاك والمبادلات والسلوك الثقافي بمجتمعنا، على غرار، باقي البلدان، وخاصة منها تلك التي تتطلع إلى تموقع مستدام في الأسواق الدولية المعولمة.

إن هذه التحولات تسائل المحاسبة الوطنية حول قدرتها على إدماج الأبعاد التكنولوجية والتدبيرية والمجتمعية ضمن حساباتها وحول ما يمكن أن تتيحه من قياس إحصائي موضوعي لوقع هذه التحولات على تطور هياكل الاقتصاد الوطني.

وحسب القاعدة العامة والحاجيات التي يقتضيها تطور الاقتصاديات والمجتمعات، فإن المحاسبة الوطنية تستجيب لهذا النوع من التساؤلات من خلال ملاءمة مفاهيمها وتعاريفها وتعديل تصنيفاتها وطرق التثمين وتفصيل حساباتها أو إحداث حسابات جديدة،.

وفي هذا الإطار، فإن المحاسبة الوطنية مطالبة، اليوم، بمراجعة مناهجها العملية وفق دورية قصيرة الأمد أكثر فأكثر ومعتمدة على سنة مرجعية جديدة. إن محتوى هذه المراجعة ودوريتها تخلصان بانتظام إلى توصيات معتمدة من لدن لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة. وإثر المصادقة على هذه التوصيات من طرف هذه الأخيرة، تصبح بمثابة المعيار الدولي في هذا المجال تحت إسم "نظام المحاسبة الوطنية".

وبصفته عضوا بهذه اللجنة وبانضمامه للمعيار الخاص بنشر المعطيات المعتمد من طرف صندوق النقد الدولي، قام المغرب كذلك بتعديلات متتالية لسنوات الأساس لحساباته الوطنية، كانت آخرها سنة 2007، فيما ستكون سنة الأساس المقبلة هي 2014.

وعند نهاية كل فترة زمنية تتم برمجة بحث وطني حول البنيات لدى المقاولات من أجل تحيين المعطيات البنيوية للاقتصاد الوطني. وبإنجاز هذا البحث لسنة 2015 الذي نعطي انطلاقته اليوم، ستكون لنا جميعا، المقاولات والمندوبية السامية للتخطيط، حظوة توفير معطياته التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل إعطاء دفعة جديدة لحساباتنا الوطنية.

**السيدات والسادة،**

لقد استعملت كلمة حظوة لأن نتائج هذا البحث حول البنيات الاقتصادية ستشكل، على مدى الخمس سنوات المقبلة، مرجع حساباتنا الوطنية وستحدد إعادة تقييم مؤشرات الأداء لاقتصادنا الوطني. وهذا ما يدل على مسؤوليتنا المشتركة لاستيفاء بدون خطأ استمارة مفصلة بشكل كبير حول جميع الأعمال التي تقوم بها المقاولات من أجل إنجاز أنشطتها في شعب وفروع كافة القطاعات باستثناء الفلاحة.

وفي هذا الصدد، فإننا لا نقلل من العبئ والكلفة التي ستتحملهما المقاولات على وجه الخصوص، نتيجة مساهمتها في نجاح هذه العملية الوطنية الكبرى. كما أنه لا يمكن أن نتجاهل أن التوزيع المطلوب حسب المنتوج وحسب العملية، قبل وبعد وأثناء مسلسل الإنتاج للمقاولات، لا يعتمد دائما نفس التصنيفات ونفس التفاصيل التي تتضمنها البيانات التركيبية لحساباتها الوطنية.

ونظرا لما يوفره من معطيات حول مناخها الاقتصادي والاجتماعي، ستنهل المقاولات من نتائج هذا البحث أدوات وجيهة لاتخاذ قرارات عملية ومحددة للنمو والتنافسية وتثمين تموقعها الاستراتيجي في السوق.

كما تتوفر المحاسبة الوطنية بدورها على المدخلات التي تؤهلها للانتقال إلى سنة الأساس 2014 للحسابات الوطنية، علما بأنها مطالبة في السنوات المقبلة بضرورة احترام إرادة بلادنا والتزاماتها الدولية اتجاه منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، بخصوص تحديد سنة الأساس على رأس كل خمس سنوات.

وهكذا واعتبارا للأهمية التي تكتسيها أهداف هذه البحوث حول البنيات الاقتصادية، خدمة للمقاولات وتأهيلا للمحاسبة الوطنية، فإنها تشكل المنبع الذي تتزود منه السياسات الاقتصادية الوطنية، وتستقي من مصداقية نتائجه قدرتها على الاستدامة في خلق النمو والتقدم الاجتماعي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن تغيير سنة الأساس يؤدي، بشكل عام، إلى إعادة تقييم كافة المجاميع الاقتصادية. وهو حال المغرب بالتحديد حيث ينبغي علينا عند انتقال حساباته الوطنية إلى سنة الأساس 2007، إعادة تقييم كافة مجامعه الاقتصادية. إن تفاصيل إعادة التقييم ستكون متوفرة عند صدور الحسابات الوطنية السنوية في شهر يونيو 2015. وعلى سبيل المثال، فإن الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2007 سيرتفع إلى 647,5 مليار درهم حسب سنة الأساس 2007 عوض 616,2 مليار درهم باعتماد سنة الأساس 1998، أي بمراجعة نحو الارتفاع بنسبة 5,1% وبتقدير الربح لكل فرد في حدود 1014 درهم.

ويجب التذكير أن العديد من البلدان التي قامت بتغيير سنوات الأساس لحساباتها الوطنية، عملت على إعادة تقييم ناتجها الداخلي الإجمالي نحو الارتفاع بنسبة 3,2% بفرنسا وبنسبة 3,3% بألمانيا وبنسبة 5,5% بالسويد وبنسبة 3,6% بالولايات المتحدة الأمريكية وبنسبة 4,1% بإفريقيا الجنوبية.

**(تجدون في الملحق، إعادة التقييم لأهم المجاميع الاقتصادية نتيجة تغيير سنة الأساس للحسابات الوطنية من 1998 إلى 2007).**

**السيدات والسادة،**

 إذا كان النظام الإحصائي المغربي معروفا بمصداقيته لدى سوق رؤوس الأموال، وذلك من خلال انخراط بلادنا في المعيار الخاص لنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي، فهذا يضع على عاتقنا الاستمرار في الوفاء بالتزاماتنا وذلك من خلال احترام المصداقية وجودة المعطيات الإحصائية.

كما أن هذه القيم كانت وما تزال في صلب علاقات المندوبية السامية للتخطيط بالمقاولات. وتعتبر، دوما جهودنا المشتركة، الركيزة الأساسية لنجاح جميع البحوث الوطنية الظرفية أو البنيوية التي تنجزها المندوبية السامية بانتظام لدى المقاولات. وبالرغم من أن الأمر يتعلق بشركاء، فيجب الاعتراف أن نسبة الجواب لدى مقاولاتنا في العمليات الإحصائية تظل دون النسب المسجلة لدى المقاولات الفرنسية على سبيل المثال. كما يجب الإقرار بأن مقاولاتنا يتم استجوابها من طرف عدة متدخلين عموميين، وأن الإدارة لم تتمكن بعد، رغم جميع مشاريع النصوص القانونية ومقترحات المساطر التي تقدمت بها المندوبية السامية للتخطيط، من توحيد المعلومات ذات المنفعة العامة التي من حقها مطالبة المقاولات بتقديمها إياها. إلا أنه نتمنى أن يشكل التطور الذي تعرفه التكنولوجيات الحديثة للمعلومة داخل المقاولات عاملا كفيلا بتحسين المردودية في إنجاز هذا البحث والبحوث المقبلة.

وفي جميع الأحول، لدينا، السيدات والسادة، قناعة راسخة بأن طاقم الباحثين والمراقبين والمشرفين سوف يجدون، خلال قيامهم بمهامهم في إطار البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية 2015، أفضل استقبال من طرف مقاولاتنا. كما أننا على ثقة بأن السرعة والدقة التي سنتحلى بهما جميعا في استيفاء استمارات البحث ستمكنان في الأخير من توفير مؤشرات عالية الجودة تساعد على اتخاذ القرارات بالنسبة لأرباب المقاولات وأصحاب القرار السياسي ببلادنا.